رؤية متكاملة لدور الصناعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية

الصناعات الصغيرة.. والآمال الكبيرة

د . نادر رياض

الصناعات الصغيرة تعتبر محورا اساسيا فى جهود التنمية الصناعية.. فهذه الصناعات يمكن ان تحقق اهدافا وآمالا كبيرة للاقتصاد القومى. ومن هنا كان الاهتمام الكبير لاتحاد الصناعات بالصناعات الصغيرة الذى تمثل فى اختيار احد ابرز الكفاءات الصناعية وهو الدكتور نادر رياض رئيسا للجنة المشروعات الصغيرة فى اتحاد الصناعات.

وللدكتور نادر رياض رؤية متكاملة فى هذا المجال. حيث يوضح أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هى القاعدة التى يرتكز عليها التشكيل الهرمى للصناعة فى أى زمان ومكان، وفى النهوض بالصناعات الصغيرة والمغذية الدعم الفعلى والحقيقى للصناعات الأكبر حجما. وكلما ازداد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمكن لقمة الهرم الصناعى أن ترتفع دون حدوث خلل فى التوازنات وصبولا للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وزيادة القيمة المضافة فى المكون الصناعى المصرى.

ويجيب الدكتور نادر رياض على ٣ أسئلة اساسية حول موضوع الصناعات الصغيرة تحذر الرؤية المتكاملة لأهمية دور هذه الصناعات.

● ماهو التوجه الاستراتيجى من وجهة نظركم للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى غيبة استراتيجية قومية؟!

ان الأمر ليس بهذا السوء فالاستراتيجية القومية امر يحتاج فقط لأطار تشريعى ينظم العلاقة بين الاطراف دون ثمة تعارض او تكرار للجهود المبذولة على الساحة على اختلاف توجهاتها وايجابية جميع هذه التوجهات.

وهذا الأمر لايمنع من تيام استراتيجية جزئية «مايكرو» تدرج بعد هذا فى الاستراتيجية الكلية القومية للدولة دون ثمة تعارض.

● من أين تبدأ الاستراتيجية الجزئية المؤهلة للالتحاق بالاستراتيجية الكلية؟!

يقول الدكتور نادر رياض إن البداية تكون دائما من الميزة النسبية وصولا للميزة التنافسية.

والميزة النسبية هى ميزة طبيعية فى مفهومها يخص الله بها منطقة ما بامكانيات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكانى.

مثال ذلك: صناعة القلل القناوى وتمركزها فى محافظة قنا، فالوصول بهذه الصناعة لمنطقة الميزة التنافسية يكون بتطوير جانب من هذه الميزة النسبية لتحلق بصناعة الخزف والصينى وصناعة المحروقات بادخل الميكنة عليها ويدخل ضمن هذا الأوعية والقوارير القابلة للتصدير كأعمال ذات محتوى فنى.

● ماهى الأهداف الاستراتيجية التى تعلق عليها الدولة ومن ثم اتحاد الصناعات المصرية من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة؟!

١ ـ التوزيع العادل للدخل القومى: متمثلا فى دعم النشاط السكانى عى امتداد الرقعة الجغرافية.

٢ ـ تنمية المدخرات المحلية: وهو الأمر الذى يرفع من معدلات الاستثمار والعائد على الاستثمار القومى من ناحية، كما يعمل على كبح جماح معدلات التضخم من ناحية أخرى، كما أن له منتجا ثانويا يتمثل فى ترشيد الاستهلاك.

٣ ـ زيادة الطلب على استخدام الخامات المحلية: وهو أمر له مردوده فى رفع جودة هذه الخدمات عند زيادة الطلب عليها، كما يقلل من الهدر من قيمتها فى حالة توجهها للاستخدام الصناعى.

٤ ـ المساهمة فى تحقيق توازن افضل فى ميزان المدفوعات: وذلك باحلال واردات محلية محل واردات مستوردة.

٥ ـ إعادة استخدام العوادم لصناعات اكبر: مثل الفضلات الصناعية المعدنية وغيرها مما يعتبر احدى المعالجات الجيدة فى ملف الهدر الصناعى.

٦ ـ توفير قدر من الطلب الجيد للتكنولوجيا المحلية: مما يفتح سوقا امام التكنولوجيات الرخيصة والبحوث وتطوير الخدمات التى تستطيع مراكز البحوث المحلية الامداد بها على مستوى شباب الباحثين.

٧ ـ الاقتراب من منطقة إعادة التصدير وصولا للتصدير بمفهومه المتكامل: وذلك باضفاء قيمة مضافة محلية للمكون الصناعى المستورد وصولا لمنتج ذى مكون محلى بديل قابل للتصدير والمستهدف الثانى ويهدف للتنمية البشرية وذلك بالعمل على المحاور التالية :

١ ـ توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد انتاجى : وانعكاس ذلك ايجابا على مشكلة البطالة على امتداد الرقعة الجغرافية.

٢ ـ الرفع من قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة: ارتقاءا بها على سلم المهارات الوظيفية

٣ ـ ترسيخ المفاهيم الصناعية: بدءا من مستوى المجتمع غير الصناعى وذلك باضافة مفاهيم جديدة لقيمة العمل والانضباط والجودة وتحسين الإنتاجية واستعمال الأدوات المناسبة فى كل عملية صناعية، وتشجيع الابتكار على مستوى القرية والمدينة الصغيرة.

٤ ـ ايجاد فرص للأسر لتصبح منتجة: لتتكامل مع المجتمع الصناعى البسيط على مستوى الصناعات الصغيرة وذلك بأداء عمليات تجميع وفرز، وتغليف بسيطة على مستوى افراد الأسرة مما يحولها لأسرة منتجة على هامش صناعة بسيطة تدور فى فلكها.

المستهدف الثالث ذو توجه تكنولوجى وذلك كالتالى :

١ ـ توظيف المهارات الحرفية: لتتكامل مع مجتمع صناعى اكثر تنظيما مما يساعد على تقنين المهارات الحرفية وتوفير التسويق لها من خلال منتج جاهز للبع يشق طريقه دون معاناة ومشقة اعتمادا على مستوى تسويقى خارجى اكثر تنظيما وكفاءة.

٢ ـ التأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها : مما يكفل لها ميزة جديدة ذات بعد اقتصادى بامداد الصناعات الكبيرة لها بالخامات والمكونات ذات التوصيف الفنى المنضبط.

٣ ـ العمل على التكامل الصناعى بمفهومه العملى التطبيقى: من حيث تبادل المنافع بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأكبر حجما سواء على مستوى المدخلات الصنعية أو الخدمات الصناعية ذاتها.